الصكوك المصرية السيادية	السعر		العائد حتى تاريخ الاستحقاق	
	٢٠٢٦/٠٨/٢١	٢٠٢٦/٠٨/٢٨	٢٠٢٦/٠٨/٢١	٢٠٢٦/٠٨/٢٨
استحقاق أبريل ٢٠٢٩[١]	١٠٠,٤٨ دولار أمريكى	١٠٠,٤٨ دولار أمريكى ▬	٦,٢٦ %	٦,٢٧ % ▲
استحقاق أكتوبر ٢٠٣٢[٢]	١٠٤,٦٠ دولار أمريكى	١٠٥,٠٠ دولار أمريكى ▲	٧,١٣ %	٧,٠٥ % ▼

(جدول يوضح أداء الصكوك المصرية السيادية بتاريخ٢٨/٠٨/٢٠٢٦)

كان من أبرز الأحداث المؤثرة في الأسواق المالية العالمية خلال الأسبوع الماضي تصريحات "كيفن وورش"، رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خلال كلمته في ندوة "Jackson Hole Economic Policy Symposium" بتاريخ (٢٠٢٦/٠٨/٢٨)،[٣] حيث أكد أن تحقيق استقرار الأسعار يظل من أهم مسؤوليات الاحتياطي الفيدرالي، في ظل استمرار التضخم الأمريكي عند مستويات أعلى من المستهدف البالغ ٢٪.

وأشار "وورش" إلى أن التضخم لا يزال مرتفعًا بصورة تستدعي استمرار اليقظة، مؤكدًا أن الاحتياطي الفيدرالي لن يتردد في استخدام أدوات السياسة النقدية إذا لم يظهر مسار واضح ومستدام لعودة التضخم إلى مستوى ٢٪. كما شدد على أهمية الاعتماد على البيانات الاقتصادية الفعلية عند تحديد مسار السياسة النقدية، بدلًا من تقديم توجيهات مسبقة بشأن قرارات أسعار الفائدة المستقبلية.

ومن منظور أسواق الدخل الثابت، فإن استمرار التوقعات بشأن تشدد السياسة النقدية الأمريكية قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات العوائد العالمية وزيادة تكلفة التمويل، بما يفرض ضغوطًا على أسعار السندات والصكوك الدولية، خاصة الإصدارات طويلة الأجل. كما تظل حركة الصكوك المصرية السيادية مرتبطة بدرجة كبيرة بتطورات عوائد سندات الخزانة الأمريكية، إلى جانب العوامل الخاصة بالاقتصاد المصري ومستويات المخاطر السيادية.

وفي هذا السياق، وعلى الرغم من النبرة المتشددة نسبيًا في تصريحات رئيس الاحتياطي الفيدرالي، أظهرت الصكوك المصرية خلال الأسبوع المنتهي في ٢٨ أغسطس ٢٠٢٦ أداءً متباينًا؛ كما هو موضح بالجدول أعلاه.

---

١ https://shorturl.at/saZGb

٢ https://shorturl.at/lWM4f

٣ https://shorturl.at/YzmUe